ملخص التقرير الاقتصادي والمالي
المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2024

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2024 في سياق اقتصادي ومالي استثنائي. فعلى الصعيد الدولي، يظل الاقتصاد العالمي رهينا باستمرار التوترات الجيوسياسية، وتفاقم الظواهر المناخية، والتشديد الملحوظ للشروط المالية، مما يهدد ببروز مخاطر سلبية بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي.

وفي أعقاب هذا السياق، يواجه الاقتصاد الوطني العديد من الصدمات المتعاقبة والمتزامنة (صحية ومناخية،...) حيث كان آخرها زلزال الحوز الذي عرفه المغرب والذي يعد الأعنف من نوعه في التاريخ المعاصر لبلادنا. وبالرغم من هذه الظروف، من المرتقب أن تشهد سنة 2023 عودة نمو الاقتصاد إلى مستواه المتوسط المسجل قبل الجائحة، إذ يتوقع تسجيل نسبة نمو تبلغ 3,4% في سنة 2023، وهو ما يشكل نقطتين مئويتين إضافيتين مقارنة مع سنة 2022. وتعكس هذه التطورات قدرة المغرب البالغة على مواجهة الصدمات، وذلك بفضل المسار المتواصل من الإصلاحات الهيكلية والقطاعية التي تم الانخراط فيها خلال العقدين الأخيرين. وقد تم تعزيز هذه القدرة بشكل أكبر خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وذلك بفضل التنزيل المحكم لتدابير الدعم المناسبة، الشيء الذي مكن من احتواء وتخفيف حدة الآثار السوسيو-اقتصادية لجائحة كورونا والجفاف وارتفاع أسعار المواد الأولية.

وعلى الرغم من هذه الدينامية، فقد كشف تعاقب الأزمات باختلاف طبيعتها عن حجم التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهها بلادنا. ومن هذا المنظور، يظل تعزيز وتحسين المكاسب التي حققها المغرب على مستوى رأس المال البشري أولوية رئيسية لتحرير إمكاناته الكاملة بهدف ضمان نمو مستدام وشامل. وعلاوة على ذلك، يظل ضمان الأمن الغذائي والمائي والطاقي ركيزة أساسية للسيادة الوطنية والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات. كما تعتبر تعبئة الإمكانيات الكاملة لجهات المملكة من ضمن الأولويات، بهدف تقوية قدراتها على الصمود وتعزيز دورها كمحركات للنمو وخلق الثروة.

وأخذا بعين الاعتبار لسياق معقد يشوبه الغموض، تتناول نسخة 2024 للتقرير الاقتصادي والمالي في جزئها الأول أهم التطورات المستجدة للظرفية الدولية مع التركيز على المخاطر والتحديات الرئيسية التي تلوح في الأفق .ويتطرق الجزء الثاني من هذا التقرير لتحليل عوامل صمود الاقتصاد المغربي وذلك من خلال تسليط الضوء على التقدم الذي حققته بلادنا على مستوى دينامية الإصلاحات القطاعية والاجتماعية والمجالية الكبرى. ويتناول الجزء الثالث وضعية المالية العمومية لبلادنا، مع تسليط الضوء على الجهود والإصلاحات التي يبذلها المغرب للحفاظ على استدامة وفعالية ماليته العمومية. كما يعرض هذا الجزء من التقرير السياق الماكرو-اقتصادي والتوجهات الرئيسية التي ينبني عليها مشروع قانون المالية لسنة 2024.

1. الاقتصاد العالمي في سياق موسوم باستمرار الغموض

في ظل الظرفية الدولية الموسومة باستمرار الغموض نتيجة تعاقب الأزمات (الصحية والمناخية والجيو-سياسية،...) وتشابكها، من المتوقع أن يعرف النمو الاقتصادي العالمي تباطؤا، حسب صندوق النقد الدولي، ليسجل نسبتا تقارب 2,9% سنة 2024 مقابل 3% خلال سنة 2023 و 3,5% سنة 2022. وبذلك يتواصل تأثر النشاط الاقتصادي العالمي باستمرار التضخم في مستويات مرتفعة وبتشديد الشروط المالية.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد الأمريكي نموا بنسبة 2,1% سنة 2023. ومن المرتقب أن يضعف هذا الانتعاش، خلال سنة 2024، ليسجل 1,5% نتيجة تشديد شروط الائتمان.

وفي منطقة اليورو، يرتقب أن يتباطأ النمو الاقتصادي بشكل كبير سنة 2023، لينتقل إلى 0,7% مقابل 3,3% سنة 2022، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، وذلك بسبب ضعف الطلب ودخول الاقتصاد الألماني في مرحلة ركود متأثرا بعدة عوامل بما فيها ارتفاع مستويات التضخم وأسعار الفائدة وضعف الطلب الخارجي، إضافة إلى الاضطرابات في إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا. غير أنه من المنتظر أن ينتعش النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو، خلال سنة 2024، ليصل إلى 1,2%. إذ من المتوقع أن ينتعش النمو في ألمانيا (0,9% مقابل -0,5% سنة 2023) ويتعزز في فرنسا (1,3% مقابل 1%)، وأن يستمر بنفس الوتيرة في إيطاليا (0,7% مقابل 0,7%)، لكنه سيتباطأ في إسبانيا (1,7% مقابل 2,5%).

وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي 0,5% خلال سنة 2023 بعدما بلغ 4,1% سنة 2022، نتيجة تأثره بصدمة التضخم وتشديد السياسة النقدية، مع توقعات بانتعاش خفيف في حدود 0,6% سنة 2024، وفقا لصندوق النقد الدولي.

ومن المتوقع أن يتحسن نمو الاقتصاد الياباني ليبلغ 2% سنة 2023، بعد أن تباطأ إلى 1% سنة 2022، حسب صندوق النقد الدولي. ويرتقب أن يستمر الاقتصاد الياباني في النمو بشكل معتدل، مقتربا من وتيرة نموه خلال سنة 2024، بنسبة 1%، مدعوما بزيادة الأجور وأرباح المقاولات.

وبالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية، يظل معدل النمو المسجل قويا على العموم، حيث من المتوقع أن يصل إلى 4% خلال سنتي 2023 و2024، وفقا لصندوق النقد الدولي، وهي وتيرة مماثلة لما تحقق سنة 2022 (4,1%). ويرتقب أن يشهد الاقتصاد الصيني انتعاشا بنسبة 5% خلال سنة 2023 مقابل 3% سنة 2022، وذلك بعد التخلي عن سياسة "صفر كوفيد"، مما فتح الباب أمام تعافي الاستهلاك والخدمات. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد الصيني في سنة 2024 مسجلا 4,2%. أما فيما يخص الهند، فتظل توقعات نمو اقتصاده قوية (6,3% خلال سنتي 2023 و2024)، بفضل انتعاش الطلب المحلي، مدعوما بالإنفاق الحكومي الكبير، والتدفقات الكبرى للاستثمار الأجنبي.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، تبدو آفاق النمو معتدلة عموما (2,3% خلال سنتي 2023 و2024 بعد 4,1% سنة 2022)، بسبب تلاشي التأثيرات الإيجابية لإعادة فتح الاقتصاد بعد جائحة كورونا ونتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية.

ويتوقع أن تشهد منطقة وسط وشرق أوروبا انتعاشا ملحوظا سنة 2023 (2,4% بعد 0,8% سنة 2022). وفي سنة 2024، من المتوقع أن يتباطأ النمو في هذه المنطقة ليسجل 2,2%، ارتباطا بتباطؤ النمو في كل من روسيا (1,1%) وتركيا (3%).

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، يرتقب أن يستمر النمو بوتيرة معتدلة سنة 2023 (3,3% بعد 4% سنة 2022)، خاصة في نيجيريا (2,9% بعد 3,3%)، وجنوب إفريقيا (0,9% بعد 1,9%).

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبدو توقعات النمو ضعيفة نسبيا (2% بعد 5,6%) نتيجة لتباطؤ النمو في مصر (4,2% بعد 6,7%) وفي الدول المنتجة للنفط بشكل خاص، مثل السعودية (0,8% بعد 8,7%). وبالنسبة لسنة 2024، من المنتظر أن يتعزز النمو في كل من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ليصل إلى 4% ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليبلغ 3,4%.

وعلى مستوى ***المبادلات التجارية الدولية***، أبانت تجارة البضائع العالمية صمودها، خلال سنة 2022، مسجلة نموا بنسبة 3% من حيث الحجم مقابل زيادة بنحو 13% من حيث القيمة ارتباطا بالارتفاع شبه العام للأسعار. ووفقا لأحدث توقعات منظمة التجارة العالمية، من المتوقع أن يرتفع حجم التجارة العالمية من البضائع بنسبة 0,8% سنة 2023 متأثرا بالتضخم المستمر وبالسياسة النقدية الصارمة، خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبتداعيات الأزمة الأوكرانية، فضلاً عن تباطؤ النمو الصيني في أعقاب الصعوبات التي تواجه سوق العقار فيها.

وفيما يخص ***تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر*** على المستوى العالمي[1]، فقد انخفضت بنسبة 12% سنة 2022، لتبلغ 1.300 مليار دولار، بعد الانتعاش القوي المسجل سنة 2021 الذي أعقب الانخفاض الحاد الناتج عن الأزمة الصحية خلال سنة 2020. وبالنسبة لآفاق التطور، خلال 2023، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يتوقع استمرار الضغوط نحو انفاض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ارتباطا باستمرار التوترات الجيوسياسية وباضطرابات القطاع المالي.

فمن المؤكد أن ***التطورات الأخيرة للظرفية الدولية سيكون لها تأثيرا على الاقتصاد الوطني***، وذلك من خلال التجارة الخارجية والتدفقات المالية الأخرى، وكذلك سعر الصرف والمستوى العام للأسعار الداخلية.

فقد سجلت ***الصادرات المغربية*** ارتفاعا طفيفا، عند متم غشت 2023، بنسبة 0,2%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، نتيجة ارتفاع صادرات قطاع السيارات ومنتوجات الإلكترونيات والكهرباء وكذلك النسيج والجلود. وفي المقابل، سجل انخفاض في صادرات قطاع الطيران وفي صادرات الفوسفاط ومشتقاته.

بالموازاة مع ذلك، انخفضت ***الواردات*** بنسبة 3,9%، ارتباطا على الخصوص بتراجع واردات المواد الطاقية بنسبة 22,6%، نتيجة انخفاض واردات زيوت الغاز وزيوت الوقود بنسبة 28%، حيث عرفت انخفاضا على مستوى السعر والحجم. كما سجلت واردات المنتجات الغذائية والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات الخام انخفاضا بنسب 1,3% و13,5% و25,4% على التوالي. في حين، سجلت واردات مواد التجهيز ارتفاعا بلغ 16,6%.

وتبعا لهذه التطورات، انخفض عجز الميزان التجاري، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023، بنسبة 9,4%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022. كما شهد معدل تغطية الصادرات للواردات تحسنا طفيفا ب 2,4 نقاط، إذ انتقل إلى 59,3% مقابل 56,9% السنة الماضية.

[1] وفقا لآخر تقرير حول الاستثمار الأجنبي في العالم الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

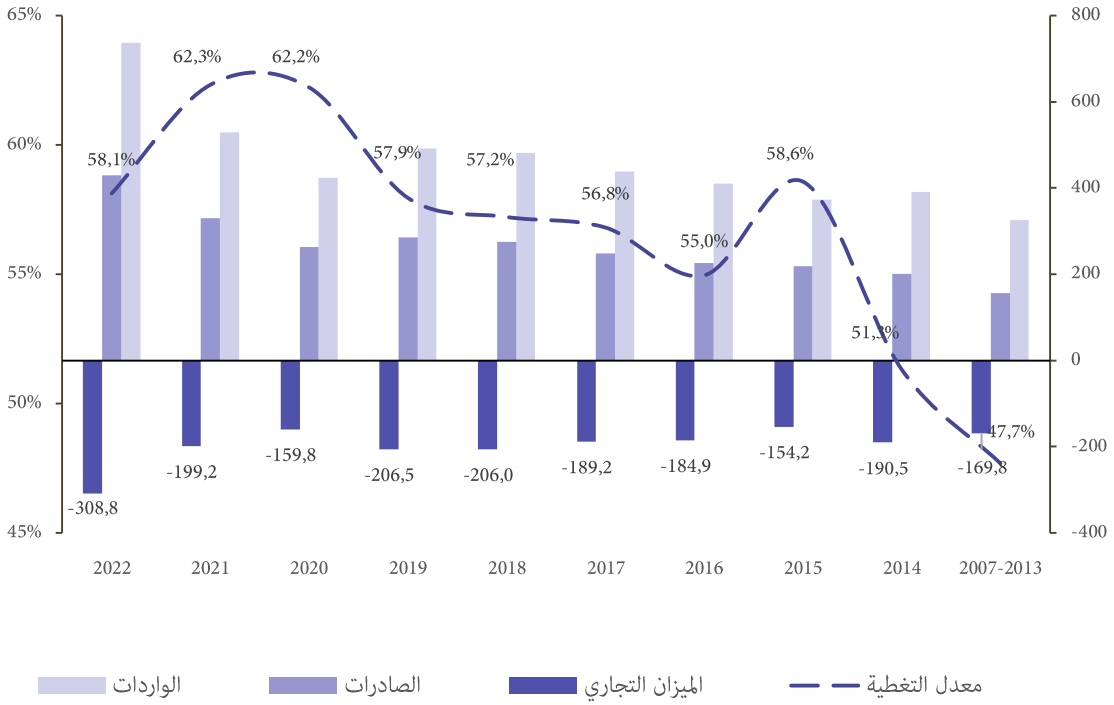

المصدر : إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 1 : تطور الميزان التجاري للمغرب

ومن جانبه، ارتفع ***صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر*** بالمغرب بنسبة 6,8 % سنة 2022، مسجلا 21,7 مليار درهم، مقابل 20,4 مليار درهم سنة 2021. يعزى ذلك إلى ارتفاع عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 21,6 % لتبلغ 39,5 مليار درهم، وبزيادة في النفقات بنسبة 46,3% لتبلغ 17,8 مليار درهم. وتظل فرنسا المستثمر الأول في المغرب بنسبة 29% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية لسنة 2022. وعلى الصعيد القطاعي، شكلت الصناعة والعقارات أكثر القطاعات جاذبية في المغرب سنة 2022، حيث بلغت حصتهما 37% و20% على التوالي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. وعند متم غشت 2023، انخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 49,6%، ليبلغ 10,1 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض الإيرادات بنسبة 23,4% لتسجل 21,2 مليار درهم. ومن جانبها، ارتفعت النفقات بنسبة 44% لتصل إلى 11,2 مليار درهم.

وفيما يخص تطورات ***سعر الصرف***، فقد انخفض الدرهم مقابل الأورو و الدولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 بنسبة 3,7 % و 2,2 % على التوالي، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، ليسجل معدل 10,97 درهم للأورو و10,12 درهم للدولار. فقد ابتعد السعر المرجعي للدرهم تدريجيا من متوسط هامش التقلب بعدما اقترب من حده الأقصى (+5%) في نهاية 2022.

أما بالنسبة للتغيرات في ***المستوى العام للأسعار***، فقد عرفت معدلات التضخم منحى تنازليا خلال سنة 2023.

وفي سياق دولي يشوبه العديد من الغموض، تم رصد ثلاثة مخاطر محتملة وجب مراقبتها عن كثب. أولا، من المحتمل أن يصعب استمرار ارتفاع أسعار الفائدة على المستوى العالمي من مهمة البنوك المركزية بفرض قيود كافية لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف، دون التسبب في ركود أو اضطراب في القطاع المالي. ثانيا، قد تزيد المديونية المفرطة للاقتصادات العالمية من ضعف التعافي الاقتصادي العالمي، حيث بلغ الدين العمومي العالمي ذروته، خلال سنة 2022، عند 91 تريليون دولار. ثالثا، تمثل التغيرات المناخية تحديا كبيرا يستوجب معه تكييف نماذج الإنتاج والاستهلاك مع الممارسات المستدامة والدامجة.

2. الاقتصاد المغربي في مواجهة الصدمات : عوامل الصمود والتحديات وأهم الرهانات

خلال السنوات الأخيرة، واجه المغرب سلسلة من الصدمات الخارجية المعقدة والمتداخلة، والتي أبرزت صمود اقتصاده وقدرته العالية على التكيف. كما لعبت سياسة التنويع الاقتصادي الذي تبنته بلادنا على المستوى القطاعي والجغرافي دورا حاسما في تعزيز صمود نسيجنا الإنتاجي، إذ يتوقع تسجيل نسبة نمو تبلغ 3,4% في سنة 2023، وهو ما يشكل نقطتين مئويتين إضافيتين مقارنة بالسنة الفارطة، أي عودة نمو الاقتصاد الوطني إلى مستواه المتوسط المسجل قبل الجائحة.

ويعزى هذا ***الانتعاش في النمو المرتقب خلال سنة 2023***، إلى تحسن نمو القيمة المضافة الفلاحية، بفضل تحقيق محصول من الحبوب قدر بنحو 55,1 مليون قنطار خلال الموسم 2022-2023، أي بزيادة بلغت 65% مقارنة مع السنة الفارطة. ويتوقع أيضا انتعاش نمو القطاع الثانوي، بعد الانكماش الطفيف الذي سجله خلال سنة 2022، كما يرتقب أن يتوطد نمو قطاع الخدمات.

وفيما يخص الطلب، فإنه من المرتقب أن يستفيد استهلاك الأسر من تحسن مؤشرات الدخل وخاصة منها القروض الاستهلاكية (+1% إلى متم غشت 2023)، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (+7,2% إلى متم غشت 2023).

كما سيستفيد استهلاك الأسر من الانخفاض التدريجي لمعدل التضخم منذ مارس سنة 2023. فبعد أن بلغ معدل التضخم ذروته في شهر فبراير 2023، حيث ارتفع إلى 10,1% مقارنة بنفس الشهر من سنة 2022 (وهو الشهر الذي صادف اندلاع الأزمة في أوكرانيا) ، بدأ هذا المعدل في الانخفاض، ابتداء من شهر مارس، ليصل إلى 4,9% في يوليوز 2023، ثم ليستقر عند حوالي 5% في شهر غشت 2023. وعرف تطور المكون الغذائي للتضخم تباطؤًا تدريجيا منذ مارس 2023، حيث انتقل من 20,1% على أساس سنوي إلى 10,4% في غشت 2023. وفيما يخص المكون غير الغذائي للتضخم، فقد سجلت أسعار النقل، باعتباره القطاع الذي تأثر بشكل مباشر بتطور أسعار المواد الطاقية، انخفاضًا حادا منتقلة من +5,1% في شهر مارس إلى -1,8% في غشت 2023. من جانبه، انخفض التضخم الأساسي، الذي يستثني المنتجات ذات الأسعار المتقلبة والمنتجات الخاضعة للتقنين، أيضًا إلى 4,9% في غشت 2023 بعد أن سجل زيادة بنسبة +8,1% في مارس 2023.

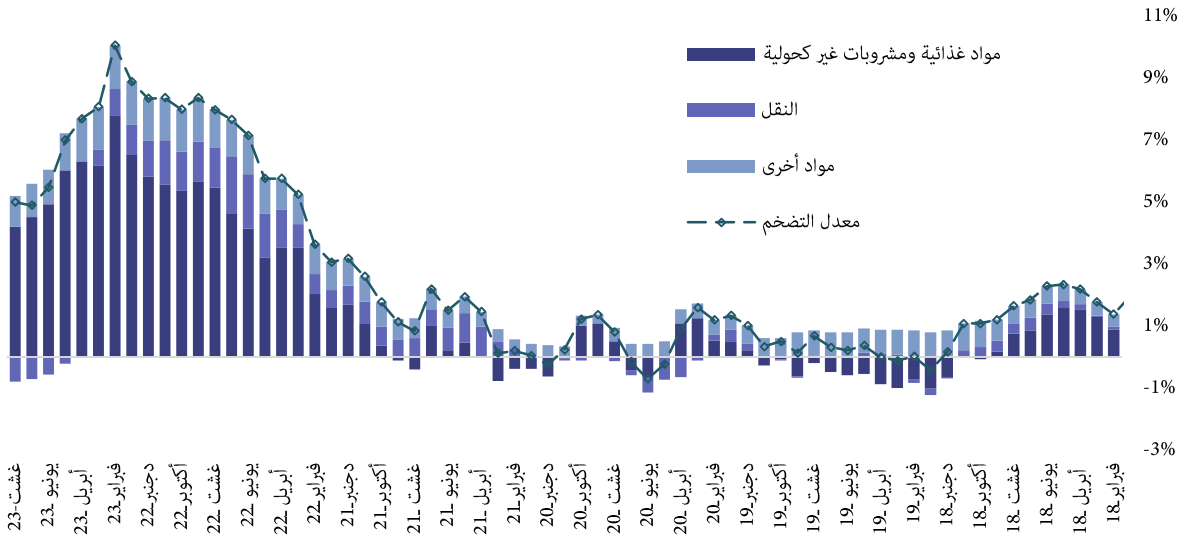

مبيان 2 : مساهمة بعض عناصر الاستهلاك في تكوين معدل التضخم

يسلط الإطار أدناه الضوء على أهم التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لدعم القدرة الشرائية للأسر ونشاط المقاولات وللحد من تأثير التضخم.

التدابير المتخذة من طرف الحكومة للحد من تأثير التضخم

اتخذ المغرب العديد من التدابير الميزانياتية والجبائية التي تهدف إلى دعم الأسر والمقاولات في سياق موسوم بارتفاع معدل التضخم. كما قام بتعبئة أكثر من 40 مليار درهم كنفقات إضافية خلال سنة 2022، وأيضا ببرمجة ما يناهز 17 مليار درهم كنفقات إضافية خارج الميزانية، برسم سنة 2023، تهدف إلى الحد من تأثير التضخم ودعم المقاولات والقدرة الشرائية للأسر. وقد همت هذه التدابير ما يلي:

- دعم استثنائي لفائدة مهنيي النقل الطرقي، نظرا لما لقطاع النقل من آثار على أسعار نقل السلع والمسافرين.
- إطلاق البرنامج الاستثنائي لدعم الفلاحين ومربي الماشية والذي يهدف إلى التخفيف من آثار الجفاف وآثار الظرفية الاقتصادية واستعادة توازن سلاسل الإنتاج. ويبلغ الغلاف المالي لهذا البرنامج 10 ملايير درهم، تخصص 5 ملايير درهم منها لحماية الثروة الحيوانية، خاصة من خلال دعم الشعير والأعلاف المستوردة المخصصة للماشية والدواجن. كما تم رصد 4 ملايير درهم لحماية الثروة النباتية ودعم القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 1 مليار درهم لتعزيز القدرات المالية لبنك القرض الفلاحي بهدف دعم الفلاحين.
- تكييف سياسة الأسعار مع المتطلبات التي يفرضها الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للمواد الغذائية ووضعية العرض الداخلي لهذه المنتجات، وذلك من خلال: 1) إلغاء الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين وإقرار علاوة ثابتة على قمح الخبز اللين المستورد؛ 2) تعليق الرسوم الجمركية على واردات الزيوت الخام والبذور الزيتية؛ 3) تحمل ميزانية الدولة للرسوم الجمركية المطبقة على الحليب المجفف في حدود 50% منها والرسوم الجمركية على واردات الزبدة ابتداء من 17 نونبر 2022؛ 4) تعليق رسم الاستيراد المحدد في نسبة 100% على واردات 200.000 عجل مخصصة للذبح وتحمل ميزانية الدولة للضريبة على القيمة المضافة المحددة في نسبة 20% على هذه الواردات ابتداء من 3 فبراير 2023؛ 5) إلغاء الحد الأدنى لوزن الأبقار الأليفة المستوردة والمخصصة للذبح منذ نهاية يناير 2023، وإلغاء رسوم استيراد الأبقار التي يتجاوز وزنها 550 كيلوغرام وذلك منذ أكتوبر 2022؛ 6) وضع برنامج استثنائي لتزويد السوق الداخلية بالأغنام المستوردة المخصصة لعيد الأضحى 1444 (2023). بالإضافة إلى إلغاء رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة، يتضمن هذا البرنامج منح علاوة على استيراد الأغنام. ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيض سعر الاستيراد وبالتالي سعر البيع في المغرب.
- الحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء، المدعومة من طرف الدولة منذ سنوات، نظرا لأهميتها وأثرها على القدرة الشرائية للمغاربة.
- تعزيز الرقابة في الأسواق وتوفير الإمدادات الكافية والمنتظمة من المواد الأساسية ومكافحة المضاربة.
- الرفع من الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية ابتداء من شتنبر 2022. وهكذا، بالنسبة للمهن الحرة ولقطاعي الصناعة والتجارة، انتقل الحد الأدنى القانوني للأجر إلى 2.970درهم شهريا ابتداء من شتنبر 2022 ليصل إلى 3.119 درهم في شتنبر 2023. بخصوص الحد الأدنى للأجر بالقطاع الفلاحي، فقد تم رفعه بنسبة 10% في شهر شتنبر 2022 ثم بنسبة 5% في شهر شتنبر 2023 ليصل إلى 2.303 درهم شهريا.
- دخول الزيادة بنسبة 5% في معاشات التقاعد، التي يؤديها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيز التنفيذ ابتداء من فاتح دجنبر 2022.

موازاة مع ذلك، يشير المنحى الإيجابي للواردات من سلع التجهيز وكذا القروض الممنوحة لقطاع التجهيز خلال سنة 2023 (ارتفاع بنسبة 16,6% و9,3% على التوالي في متم شهر غشت) إلى انتعاش دينامية الاستثمار. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع نفقات التجهيز في الميزانية العامة للدولة بنسبة 25,4% في متم شهر شتنبر من نفس السنة.

أخذا هذه العناصر في الاعتبار، يتبين أن بلدنا قد تمكن من تعزيز صموده وقدرته على الازدهار، في ظل سياق اقتصادي عالمي غير مستقر، مستفيدا من انخراطه في مسلسل الإصلاحات القطاعية والهيكلية لضمان تطوير اقتصاد أكثر تنوعا وتنافسية وقادرا على مواجهة مختلف الصدمات.

على المستوى الفلاحي، تواجه الفلاحة المغربية تحديات كبيرة تهم على وجه الخصوص الإكراهات الناجمة عن تزايد حدة التغيرات المناخية، خلال السنوات الأخيرة، والتي تؤثر على منسوب المياه الموجه للقطاع الفلاحي، مما وضع استدامة وتثمين الإنتاج الفلاحي في صلب النموذج التنموي الفلاحي.

ولمواجهة هذه التحديات، تم اعتماد استراتيجية فلاحية جديدة «الجيل الأخضر 2030» وذلك بالاستفادة من الإنجازات المكتسبة لمخطط المغرب الأخضر خلال العقد المنصرم. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى

معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الفلاحي المغربي، وخصوصا فيما يرتبط بالحاجة لتعزيز الرأسمال البشري الفلاحي، وضرورة التأقلم الناجع مع السياق المناخي الصعب، وأهمية التثمين الصناعي لمنتجات القطاع، وكذا تسريع الانتقال نحو نموذج أكثر استدامة للتنمية الفلاحية.

وفيما يخص ***القطاع الصناعي***، فقد أظهرت الصناعة الوطنية مرونة كبيرة في مواجهة الصدمات المختلفة التي تعرضت لها خلال السنوات الأخيرة. وقد تميزت سنة 2022 بانتعاش قوي، وهو ما يعكسه التطور الإيجابي لأهم المؤشرات المتعلقة بالقطاعات الصناعية التقليدية وكذلك بالمهن الصناعية الجديدة للمغرب. وتعزى هذه الدينامية لمجموعة من الاستراتيجيات الإرادية، ولا سيما مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، والذي ساعد على إرساء أسس صناعة وطنية حديثة. وبهدف تعزيز المكتسبات ورفع التحديات الجديدة المتمثلة في السيادة الصناعية، تم وضع عدة تدابير تروم تشجيع المستثمرين المحليين على الانخراط بشكل أكبر في القطاع الصناعي (إحداث بنك المشاريع الصناعية، تسريع تطوير قطاع الطاقات المتجددة، إرساء ميثاق الاستثمار، تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار...).

وبالنظر لطموحه في الارتقاء في سلاسل القيمة لمهنه العالمية وضمان سيادته الصناعية، يتجه المغرب نحو تطوير الصناعات الدقيقة القادرة على مواجهة مختلف المخاطر المرتبطة بضمان التزويد المستمر لحاجياته من المدخلات الصناعية. ومع ذلك، فإن التحولات التي تميز قطاع التصنيع على المستوى العالمي قد تجلب تحديات وفرص كبيرة للصناعة المغربية تتجلى أساسا في الصناعة الخضراء والتي تشكل تحديا كبيرا وواعدا بمزايا تنافسية جديدة لبلدنا، وفي تقليص وتقريب سلاسل القيمة العالمية، وفي رقمنة النسيج الصناعي كمسار أساسي للتنمية الصناعية في المغرب، وتكوين التخصصات الدقيقة...

على ***المستوى السياحي***، ورغم الإكراهات الصعبة التي واجهها منذ سنة 2020، شهد قطاع السياحة في المغرب تعافيا ملحوظا، خلال سنة 2023، حيث ارتفع عدد السياح الوافدين من الخارج نحو المغرب بنسبة +10% (10,2 مليون سائح) عند نهاية غشت 2023، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، كما ارتفعت عائدات السياحة بنسبة 35% حيث بلغت 71,4 مليار درهم خلال نفس الفترة. ويعزى تعافي السياحة الوطنية ما بعد الأزمة الوبائية وصمودها أمام الأزمات الحالية إلى التدابير التي اتخذتها الدولة لدعم القطاع على غرار خطة الطوارئ بملياري درهم، وعملية مرحبا، وتعزيز الترويج لوجهة المغرب، وتمتين الربط الجوي والبحري، واعتماد التأشيرات الرقمية، ...

ومع استثمار إنجازات الاستراتيجيات السابقة (رؤيتا 2010 و2020) وأخذا بعين الاعتبار التحديات التي يعرفها القطاع، تم اعتماد خارطة طريق جديدة للنهوض بقطاع السياحة في أفق سنة 2026، ترتكز على أربعة محاور استراتيجية :

- إعادة هيكلة العرض السياحي لحوالي 14 سلسلة متكاملة (9 منها موضوعاتية و5 تهم تعزيز التراث غير المادي)؛
- تعزيز المتطلبات الأساسية الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية للوجهة (مضاعفة الطاقة الاستيعابية للنقل الجوي، وخطة التسويق والترويج، و16 مشروعا نموذجيا للترفيه، وتأهيل عروض الإيواء، وتكوين وتعزيز الرأسمال البشري، وتعزيز اليقظة)؛
- مراجعة حكامة القطاع وذلك بإسناد تنزيل الاستراتيجية إلى لجنة وطنية بين وزارية للسياحة برئاسة رئيس الحكومة وبدعم من لجان وطنية موضوعاتية ؛
- تعبئة غلاف إجمالي بقيمة 6,14 مليار درهم لتنفيذ خارطة الطريق للفترة 2023-2026.

وفي هذا الإطار، وقعت الحكومة عقد برنامج، للفترة 2023-2037، مع الخطوط الملكية المغربية، في يوليوز 2023، إدراكا منها بالدور الحاسم للنقل الجوي في تحقيق أهداف خارطة الطريق هاته لإنعاش القطاع السياحي.

وفيما يخص ***المجال الترابي***، فقد مكنت المجهودات التي بذلها المغرب في مجال تثمين قدرات الجهات من كسر القيود التي تعيق الإقلاع الاقتصادي للجهات. وقد مكنت هذه الإصلاحات من ضخ زخم إضافي في دينامية الجهات قصد تحقيق توزيع متكافئ في سلاسل إنتاج الثروة بين مختلف الجهات والتي لا تزال

تتصدرها تلك المتواجدة على محور طنجة-الجديدة. وفيما يخص وتيرة النمو الاسمي، حققت الجهات الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام مسارات النمو الأكثر دينامية متجاوزة المعدل الوطني (3,7%). ويتعلق الأمر بكل من جهة العيون الساقية الحمراء (10,4%)، والداخلة وادي الذهب (7,1%)، وكلميم واد نون (5,8%)، والشرق (4,6%)، ثم درعة تافيلالت (4%). ويمكن لهذه البنية الجديدة للنمو أن تساهم في تقليص الفوارق في توزيع الثروة على المستوى المجالي. حيث أن 5 جهات تمكنت من تحقيق ناتج داخلي خام متاح للفرد أكبر من المتوسط الوطني (31.630 درهم للفرد). ويتعلق الأمر بالداخلة وادي الذهب (72.342 درهم للفرد)، والدار البيضاء سطات (50.545 درهم للفرد)، والعيون الساقية الحمراء (45.698 درهم للفرد)، والرباط سلا القنيطرة (36.956 درهم للفرد)، ثم كلميم واد نون (33.943 درهم للفرد).

ورغم التطور الهام الذي حققه المغرب في هذا الاتجاه، فلا تزال هناك ***تحديات كبيرة يجب رفعها*** لترسيخ أسس التنمية المستدامة والشاملة من قبيل تعزيز الرأس المال البشري وإعداده بشكل أفضل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وفي هذا السياق، تواصل السلطات الحكومية تنفيذ المشاريع المهيكلة الكبرى وتسريع وتيرة تقدمها، لاسيما المشروع الملكي الخاص بتعميم الحماية الاجتماعية، والإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتكوين، وكذا لقطاع الصحة...

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تسجيل تقدم ملحوظ فيما يخص ***الولوج إلى التعليم*** على مدى العقدين الماضيين، خصوصا تعميم الولوج إلى التعليم الابتدائي (ارتفاع نسبة التمدرس ما بين 2000-2001 و2022-2023، منتقلة من 84,6% إلى 100% على المستوى الوطني)، وتعزيز الولوج إلى التعليم الإعدادي والثانوي (ارتفاع نسبة التمدرس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و14 سنة وأولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و17 سنة على التوالي 100% و76,9% سنة 2022-2023 مقابل 60,3% و37,2% سنة 2000-2001) وتقليص الفجوات التعليمية بين الوسطين الحضري والقروي وبين الفتيان و الفتيات. كما ساهمت برامج الدعم الاجتماعي للتعليم المعتمدة (برنامج تيسير، برنامج مليون محفظة، المنح الدراسية والمطاعم المدرسية والداخليات...) في تحقيق هذه النتائج.

ومع ذلك، لا يزال النظام التعليمي الوطني يواجه مجموعة من التحديات، لا سيما على مستوى الجودة والأداء العام. ولرفع هذه التحديات، تم اعتماد *خارطة طريق لإصلاح المنظومة التربية الوطنية* للفترة 2022-2026. وترتكز خارطة الطريق هذه على المرجعيات الاستراتيجية المتوسطة والطويلة المدى التي تجسدها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030)، وعلى النموذج التنموي الجديد، وكذلك على البرنامج الحكومي الذي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتعلق بالمدرس والتلميذ والمؤسسات التعليمية.

وفيما يخص ***التكوين المهني***، تميز تفعيل خارطة الطريق المتعلقة بالقطاع بتدشين، خلال سنة 2023، للمشروع الرابع "لمدن المهن والكفاءات" لجهة الرباط-سلا-القنيطرة (8 قطاعات مهن، منها 4 قطاعات جديدة، تم اختيارها لملاءمة خصوصيات النسيج الاقتصادي الجهوي) بعد الشروع في تشغيل ثلاث "مدن للمهن والكفاءات" تهم جهات سوس-ماسة والشرق والعيون-الساقية الحمراء. وقد مكنت "مدن المهن والكفاءات" الأربعة هذه من توسيع عرض التكوين الأساسي والذي بلغ، خلال الموسم 2023-2024، طاقة استيعابية ناهزت 410.000 مقعدا بيداغوجيا ممنوحة من خلال 18 مؤسسة.

بالنسبة ***للتعليم العالي والبحث العلمي***، تم تسجيل تقدم على مستوى تنفيذ المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030. وفي هذا الإطار، شرعت الحكومة في تنزيل التدابير التي تهدف إلى ترسيخ نموذج جديد للجامعة المغربية والتميز الأكاديمي والعلمي ودعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي خلال السنة الجامعية 2023-2024. كما صادق مجلس الحكومة في 24 يوليوز 2023، على الأحكام الجديدة المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.23.668 (المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 غشت 2023) المتعلق بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية والمطابقة.

وفيما يتعلق ***بقطاع الصحة***، فقد مكن تعميم التغطية الصحية، انطلاقا من فاتح دجنبر 2022، من إدماج المستفيدين من نظام راميد (وذوي الحقوق) من التسجيل في نظام "التغطية الصحية الإجبارية-التضامن[2]"، مما أعطى دفعة قوية لتسريع الإصلاح الجذري لقطاع الصحة بالمغرب. وفي إطار هذا الإصلاح، من خلال تفعيل القانون الإطار رقم 22-06، تم العمل على إخراج مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بهيئات الحكامة وتثمين الموارد البشرية. ونخص بالذكر، القانون رقم 22-09 الصادر بظهير رقم 1.23.51 بتاريخ 28 يونيو 2023 والمتعلق بمهن الصحة والذي تنص مواده على وضع نظام محفز للتعويضات لمهني الصحة، والقانون رقم 22-08 الصادر بالظهير رقم 1.23.50 بتاريخ 28 يونيو 2023 والمتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية ونشر القانون رقم 22-07 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة (الصادر بالظهير رقم 1.23.84 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 4 دجنبر 2023)...وفيما يتعلق بالوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، فقد صدر على التوالي القانونين المتعلقين بإحداثهما بموجب الظهير رقم 1.23.54 والظهير رقم 1.23.55 بتاريخ 12 يوليوز 2023.

وفي إطار تفعيل***تعميم الحماية الاجتماعية***، خصوصا الشق المتعلق بتعميم التغطية الصحية، فقد تضاعف العدد الإجمالي للمستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض 3 مرات في غضون سنة واحدة، منتقلا من 7,8 مليون شخص سنة 2020 إلى أكثر من 23,2 مليون شخص عند نهاية يونيو 2023، بفضل إدماج 3,6 مليون من العمال غير الأجراء وذوي الحقوق إضافة إلى 9,7 مليون مستفيد (مؤمنون وذوي الحقوق) في إطار آلية "التغطية الصحية الإجبارية-التضامن". وعلى المستوى التشريعي والتنظيمي، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات من أجل تفعيل التغطية الصحية. ويتعلق الأمر على الخصوص بتعديل القانون 00-65 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية للأخذ بعين الاعتبار مقتضيات القانون 22-09 الخاص بالحماية الاجتماعية في شقه المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض إضافة إلى المراسيم التطبيقية ذات الصلة (مرسوم 2.22.797 بتاريخ 29 نونبر 2022 لتطبيق القانون 00-65 المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض للأشخاص غير القادرين على أداء الاشتراكات).

إضافة إلى ذلك، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عملت الحكومة على وضع كل ***الأسس الضرورية لتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر***. ويشكل هذا البرنامج المحطة الثانية في إطار مسلسل تعميم الحماية الاجتماعية والذي سيدخل حيز التنفيذ قبل نهاية سنة 2023. كما يشمل هذا البرنامج الأسر التي لا تستفيد حاليا من الإعانات العائلية.

وفيما يخص ***ولوج سوق الشغل***، فإنه لا يزال يعاني، على المستوى الوطني، من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 ومن محصول فلاحي غير مشجع، حيث فقد الاقتصاد الوطني 24.000 منصب شغل خلال سنة 2022. وفي هذا السياق، واصلت السلطات العمومية تنفيذ البرامج النشيطة لإنعاش الشغل[3]، على المستويين الوطني والجهوي، بهدف دعم الباحثين عن الشغل والحاملين للمشاريع وتيسير إدماجهم في سوق الشغل. هذا، بالإضافة إلى المبادرات الجديدة التي أطلقتها الحكومة من أجل دمج اليد العاملة النشيطة في سوق الشغل، ونخص بالذكر برنامج "أوراش" وبرنامج "انطلاقة" وبرنامج "فرصة":

- عرفت حصيلة النسخة الأولى لبرنامج "أوراش"[4] لسنة 2022 تسجيل ما يقارب 104.000 مستفيد من البرنامج، 30% منهم نساء؛

[2] وفقا للقانون رقم 09.21 المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، تم إدماج المستفيدين من نظام راميد في نظام التغطية الصحية الإجبارية، في دجنبر 2022 ، في إطار آلية "التغطية الصحية الإجبارية-التضامن".

[3] برنامج "إدماج"، الذي يتضمن عقود تكوين-إدماج تهدف إلى تشجيع المقاولات على التوظيف، من إدماج 72.319 باحث عن العمل. كما ساهم برنامج "تحفيز" في إدماج 10.474 باحث عن العمل، أي بزيارة قدرها 3% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022. في حين، مكن برنامج "تأهيل" حوالي 10.548 باحث عن العمل من متابعة دورة تكوينية، أي بارتفاع بلغ 28% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

[4] تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قامت بتعبئة 2,25 مليار درهم لفائدة برنامج "أوراش"، من خلال قانون المالية لسنة 2023، بهدف خلق 250.000 منصب شغل عند متم سنة 2023.

- يستهدف برنامج "انطلاقة"[5] الذي انطلق بتوجيهات ملكية سامية، أساسا الشباب حاملي الشهادات والمقاولين الشباب، وأصحاب المقاولات المصدرة والمقاولات الصغيرة جدا. فقد سمح هذا البرنامج بتوزيع 44.700 قرض لفائدة 28.700 مستفيد بمبلغ فاق 6 مليار درهم؛
- يهدف برنامج "فرصة" إلى دعم وتشجيع المبادرات الفردية لحاملي المشاريع، مع احترام تام لمبدأ الإنصاف لجميع المواطنين المهتمين بإنشاء المقاولة وتطوير المشاريع المبتكرة. ويمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة والنساء 65% و20% من المستفيدين على التوالي.

وفي هذا الإطار، وقعت الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات الأكثر تمثيلية، في نهاية أبريل 2022، على اتفاق اجتماعي وميثاق وطني حول الحوار الاجتماعي لتعزيز العمل النقابي بالمغرب، وذلك تماشيا مع الرؤية الملكية النيرة المتعلقة بمأسسة الحوار الاجتماعي. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة، في بداية شتنبر 2022، بتفعيل تدبيرين هامين من هذا الاتفاق ويتعلق الأمر برفع الحد الأدنى للأجور(SMIG) والحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي (SMAG) ورفع حصة الترقي في الدرجة لفائدة الموظفين من 33% إلى 36%. وتجدر الإشارة إلى أنه تمت المصادقة على مشروع مرسوم يتعلق بزيادة 5% في SMIG وSMAG من طرف الحكومة في 21 شتنبر 2023. وبذلك، سترتفع قيمة SMIG من 2.970 إلى 3.120 درهم اعتبارا من فاتح شتنبر 2023.

وبالموازاة مع تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع لتعزيز الرأسمال البشري، يواجه المغرب تحديات أخرى لا تقل أهمية من قبيل تدبير الماء والانتقال الطاقي، والتي توجد في صلب المشاريع الاستراتيجية للبلاد.

على ***المستوى الطاقي***، وبالنظر للأولوية التي يكتسيها تغيير النموذج الطاقي الوطني، أعطى جلالة الملك محمد السادس توجيهاته السامية، خلال اجتماع العمل المنعقد يوم 22 نونبر 2022، من أجل *تسريع وتيرة مشاريع تطوير الطاقات المتجددة، خاصة الشمسية والريحية، وذلك بهدف تعزيز السيادة الطاقية للبلاد*، وخفض تكاليف الطاقة وتعزيز مكانة المغرب في الاقتصاد الخالي من الكربون في العقود القادمة.

ومن أجل مواكبة هذه الدينامية الطموحة واستكمال الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الطاقة الكهربائية في بلادنا، تم اعتماد مجموعة من القرارات والمراسيم الوزارية، خلال الفترة 2022-2032، تتعلق على الخصوص بالولوج إلى الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط، بكميات الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر متجددة الممكن استغلالها ثم دمجها في الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط، وبالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، وبضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء... وتجدر الإشارة في هذا الإطار، أن قطاع الهيدروجين الأخضر يعتبر من الأولويات الاستراتيجية للبلاد لتطوير الطاقة النظيفة واقتصاد خال من الكربون. وفي هذا الإطار، أصدر صاحب الجلالة الملك محمد السادس تعليماته السامية من أجل القيام، في أقرب الآجال، بإعداد "عرض المغرب" ذو طابع عملي وتحفيزي يشمل مجموع سلسلة القيمة لقطاع الهيدروجين الأخضر في المغرب.

وبخصوص ***الأمن المائي*** والحصول على المياه، تأثر المغرب بشكل متزايد جراء التغيرات المناخية التي أدت إلى إجهاد مائي هيكلي. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز أسس الأمن المائي، وذلك من خلال الرفع من نسبة ولوج الساكنة للماء الشروب إلى 100% بالوسط الحضري ونحو 98,5% بالوسط القروي، فإن توالي فترات الجفاف وتزايد حدتها أدى إلى انخفاض تدريجي في الموارد المائية. ولمواجهة هذه الوضعية، اتخذت بلادنا تدابير استراتيجية للتكيف مع الظروف المناخية الجديدة. وتشمل هذه التدابير إجراءات تهدف إلى زيادة سعة السدود، والاستثمار بكثافة في تحلية المياه، وكذا تشجيع استعمال التقنيات المقتصدة لماء السقي وتطوير مشاريع هيكلية للربط بين الأحواض المائية ذات فائض مائي وأخرى ذات خصاص مائي. وتندرج هذه التدابير في إطار البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب والسقي (2020-2027)، والذي يهدف إلى ضمان التزود بالماء والأمن المائي على المدى المتوسط والبعيد. كما تعمل بلادنا على تعديل المخطط الوطني للماء حتى يتسنى الأخذ بعين الاعتبار التطور المستقبلي للموارد المائية تحت تأثير

[5] يمنح هذا البرنامج تمويلا يصل إلى حدود 1,2 مليون درهم وبسعر فائدة لا يتجاوز 2% "لضمان انطلاق" و1,75% دون احتساب الرسوم "لضمان انطلاق المستثمر القروي".

التغيرات المناخية. وبالموازاة مع ذلك، تبذل مجهودات من أجل تحسين حكامة قطاع الماء والتي تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للقطاع.

وبالنظر لهذه التحديات المتعددة التي يتعين رفعها، يوفر هذا السياق أيضا فرصا يمكن اغتنامها لتحقيق طموحات بلادنا في مجال التنمية والرخاء المشترك. وتحقيقا لهذه الغاية، يعتبر الانتقال الرقمي أداة استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص الشغل، وتعزيز الابتكار، وتحسين القدرة التنافسية للبلاد. كما تساهم المناطق البحرية والساحلية بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب، نظرا لتوفره على شريط ساحلي يمتد على 3.500 كيلومتر، فضلا عن منطقة اقتصادية بحرية خالصة تبلغ مساحتها 1,2 مليون كيلومتر مربع، وعلى موقع جغرافي متميز بواجهتيه المطلتين على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. وإدراكا منها بأهمية هذه المناطق البحرية والساحلية، تخطط الحكومة المغربية لتنفيذ ***استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق*** ترتكز على الأمن الغذائي؛ والنمو الاقتصادي؛ وخلق فرص الشغل؛ وحماية الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى إنشاء لجنة بين وزارية لتنمية الاقتصاد الأزرق. وهو ما يوضح التزام المغرب للانتقال إلى الاقتصاد الأزرق، وذلك بإشراك جميع الأطراف المعنية من خلال مقاربة تشاركية وتشاورية.

3. استمرار تعافي المالية العمومية رغم الظرفية الوطنية والدولية الصعبة

رغم الظرفية الوطنية والدولية الصعبة التي أسفرت عن ضغوط كبيرة على المالية العمومية بسبب التدابير المتخذة للحد من تداعياتها، تمكن المغرب من التوفيق بين التزامه في مواجهة الضغوطات التضخمية ومواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات التي تم إطلاقها، مع السعي الدائم لضمان استعادة الهوامش المالية واستدامة المالية العمومية.

يكشف تحليل ***تطور المالية العمومية*** بالمغرب، في ظل هذا السياق غير المسبوق، عن عدة تطورات. إذ يتبين، من خلال تتبع تطور الموارد العمومية، أن هناك ارتفاعا في الموارد العادية بنسبة 3,3% في المتوسط في الفترة ما بين 2010 و2021، أي ما يعادل 20,4% من الناتج الداخلي الخام. وقد عرفت الموارد العادية، خلال سنة 2022، نموا استثنائيا بلغ 18,8% (من خلال تعبئة موارد مالية مهمة في إطار آليات التمويل المبتكرة) أي ما يعادل 22,9% من الناتج الداخلي الخام. فرغم الظرفية الدولية الصعبة وانخفاض محصول الحبوب، ارتفعت الموارد الجبائية سنة 2022 بنسبة 17,4% (باستثناء حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة)، وذلك رغم ارتفاع الاسترداد الضريبي والإعفاءات والمبالغ المستردة التي بلغت 17,7 مليار درهم مقابل 13,5 مليار درهم سنة 2021[6].

ويوضح تحليل تطور النفقات العمومية خلال العقد الماضي استمرار ارتفاعها، حيث ارتفعت النفقات العادية بمعدل 4,3% في المتوسط السنوي خلال الفترة ما بين 2010 و2021. وقد بلغ هذا المعدل 14,4% سنة 2022، وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى الآثار التراكمية للأزمة الصحية وإلى ارتفاع أسعار المواد الأولية. وبهذا لغت حصة النفقات العادية 75,5% من النفقات العمومية سنة 2022 مقابل 76,4% سنة 2021 ممثلة 24,5% و23,6% على التوالي لنفقات الاستثمار.

ويوضح التحليل المفصل لتطور النفقات العادية، لسنة 2022، ما يلي :

- ارتفاع نفقات السلع والخدمات بنحو 7,2% نتيجة النفقات المترتبة عن تنفيذ ورش إصلاح الحماية الاجتماعية والالتزامات الواردة في الحوار الاجتماعي. كما ارتفعت حصة نفقات الموظفين، خلال نفس السنة، بنسبة 5,2%؛
- ارتفاع نفقات المقاصة بنسبة 92,8% نتيجة ارتفاع سعر غاز البوتان الذي بلغ 688 دولار للطن سنة 2022 مقابل 587 دولار للطن سنة 2021؛

[6] التقرير السنوي للمديرية العامة للضرائب برسم سنة 2022.

- تسجيل نسبة تكاليف الفائدة لدين الخزينة من الناتج الداخلي الخام تناهز 2,2% ناتجة عن حصة الدين الداخلي بنحو 82,6%. للإشارة، فقد تراجعت نسبة تكاليف الفائدة لدين الخزينة من الناتج الداخلي الخام، خلال السنوات الأخيرة، لتبلغ 2,3% في المتوسط ما بين 2010 و2021 ارتباطا بانخفاض أسعار الفائدة.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل تغطية الموارد الجبائية للنفقات العادية عرف تطورا إيجابيا خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث بلغ 87,3% سنة 2022 مقابل 85,7% سنة 2020 ومتوسط معدل تغطية في حدود 89,3% خلال الفترة 2010-2021.

من جهة أخرى، تعززت نفقات الاستثمار الممولة من طرف ميزانية العامة للدولة، خلال سنة 2022، لتبلغ 7,1% من الناتج الداخلي الخام و24,5% من النفقات الإجمالية، مقابل 5,8% و22,7% ما بين 2010 و2021، وذلك بفضل التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية، خلال العقد الماضي، لدعم النشاط الاقتصادي وتنفيذ مشاريع البنيات التحتية والاستراتيجيات القطاعية.

وفقا لهذه التطورات، عرف عجز الميزانية تحسنا ملحوظا، ابتداء من سنة 2021، ليبلغ 5,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2022 مقابل 5,5% سنة 2021 و7,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020، على الرغم من الجهود الميزانياتية المبذولة للحد من آثار الأزمة الصحية لكوفيد-19، والتخفيف من أثر ارتفاع أسعار المواد الأولية لدعم القدرة الشرائية للأسر وقطاعات محددة من الاقتصاد (النقل، السياحة، الفلاحة)، وكذا تعزيز الاقتصاد والمقاولة، فضلاً عن إطلاق إصلاحات اجتماعية هيكلية (الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم). للإشارة، فقد تميزت سنة 2022 بتعبئة نفقات إضافية تجاوزت 40 مليار درهم من أجل الحفاظ، خصوصا، على القدرة الشرائية للمواطنين في مواجهة الموجة التضخمية التي شهدها العالم، وكذا محاربة آثار الجفاف.

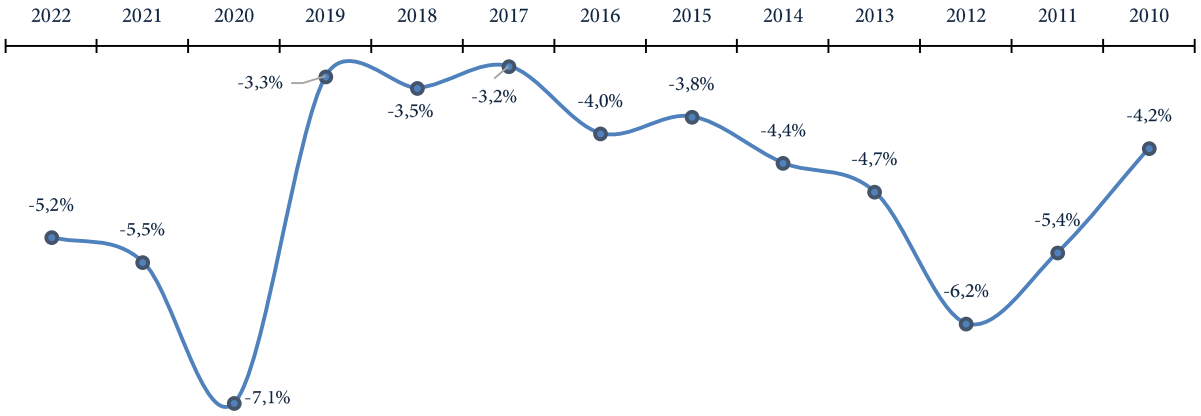

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 31 : تطور رصيد الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام

في نفس السياق، ومن أجل تعزيز نجاعة واستدامة المالية العمومية وتحقيق نمو أقوى وأكثر شمولية، يواصل المغرب تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الطموحة التي من شأنها الارتقاء ببلادنا إلى مستوى تنموي جديد. وتشمل هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، الإصلاح الضريبي وتسريع تنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، ومواصلة الإصلاحات من أجل دينامية الاستثمار العمومي والخاص بتفعيل ميثاق الاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار، وكذا إطلاق المشاورات لتعديل القانون التنظيمي لقانون المالية...

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية والتزامات الحكومة، مع الأخذ بعين الاعتبار تطورات الظرفية الوطنية والدولية، تبنى مشروع قانون المالية لسنة 2024 أربعة أهداف، ذات أولوية، وهي كالتالي:

- تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتعزيز التدابير الرامية للحد من التأثيرات الظرفية؛
- مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛
- مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛
- تعزيز استدامة وتوازن المالية العمومية.

برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز

يتمحور هذا البرنامج حول أربع مكونات أساسية:
- إعادة إيواء السكان المتضررين وإعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنيات التحتية؛
- فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية؛
- تسريع امتصاص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال؛
- تشجيع الأنشطة الاقتصادية والشغل، وكذا تثمين المبادرات المحلية.

كما تم إحداث منصة كبرى للتخزين وتوفير الحاجيات الأولية (خيام وأغطية وأسرة وأدوية ومواد غذائية...)، بكل جهة، وذلك قصد التصدي بشكل فوري للكوارث الطبيعية.
بخصوص الدعامة الأولى، ستتم تعبئة غلاف مالي قدره 22 مليار درهم كالآتي:
- 8 مليارات درهم مخصصة للمساعدات المستعجلة للأسر، وكذا المساعدات المتعلقة بإعادة البناء وتأهيل المنازل المتضررة جزئيا أو كليا. ويتعلق الأمر:
  - بمنحة قدرها 30.000 درهم كإعانة لكل أسرة متضررة، لمدة 12 شهرا (2.500 درهم)؛
  - بمنحة قدرها 140.000 درهم كإعانة لكل أسرة، مخصصة لإعادة بناء المساكن التي انهارت بشكل تام؛
  - بمنحة قدرها 80.000 درهم كإعانة لكل أسرة، مخصصة لتغطية أشغال إعادة تأهيل المساكن التي انهارت جزئيا.
- 14 مليار درهم مخصصة لفك عزلة المناطق المتضررة، وإعادة تأهيل السدود ومحطات المياه المتضررة بفعل الزلزال، وكذا المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية، وتشجيع النشاط الاقتصادي المحلي، والمحافظة على الموروث الثقافي والمرافق الدينية.

أما فيما يتعلق بالدعامة الثانية، فستتم بتعبئة غلاف مالي قدره 98 مليار درهم مخصص لتنمية البنيات التحتية، وإنعاش الأنشطة الفلاحية والسياحية في الأقاليم المعنية، ودعم إحداث مراكز قروية مندمجة وإعادة تأهيل المجال الحضري والمدن العتيقة، وتعزيز جودة الخدمات العمومية، خصوصا تلك المتعلقة بالأسواق والمحطات الطرقية والمجازر.
وفيما يخص مصادر تمويل برنامج إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز فهي متعددة، تتكون من الصندوق الخاص لتدبير آثار الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية، والميزانية العامة للدولة، ومساهمات الجماعات الترابية، وصندوق الحسن الثاني، والمساعدات الدولية.
ولضمان حكامة فعالة لهذا البرنامج، تم إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير لتشتغل طيلة مدة التفعيل الكلي للبرنامج. وتتمثل مهامها الرئيسية في تتبع صرف المساعدات المالية، وتنفيذ مشاريع إعادة البناء والتأهيل، وإعداد مشاريع التنمية السوسيو-اقتصادية، والتنسيق بين مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين.

ومن المتوقع، بناء على الفرضيات المعتمدة بالنسبة لسنة 2024، من قبيل إنتاج الحبوب يقدر بنحو 75 مليون قنطار، و80 دولارا للبرميل كمتوسط سعر نفط برنت، وسعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,08، وارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 2,9% (دون احتساب منتجات الفوسفاط ومشتقاته)، أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الوطني نسبة 3,7% وأن يستقر عجز الميزانية في حدود 4% من الناتج الداخلي الخام.